الأمم المتحدة

A/C.2/57/SR.23

الجمعية العامة

الدورة السابعة والخمسون

Distr.: General
25 May 2005
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الثالثة والعشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة، ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد سوازو .....(هندوراس)

ثم: السيد كارا (نائب الرئيس) .....(الجمهورية التشيكية)

المحتويات

البند ٨٩ من جدول الأعمال: تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦) (تابع)

البند ٨٦ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي (تابع)

(ج) الثقافة والتنمية (تابع)

البند ٩٤ من جدول الأعمال: العولمة والاعتماد المتبادل

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

02-67235 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

البند ٨٩ من جدول الأعمال: تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦) (تابع) (A/C.2/57/L.23 وA/C.2/57/L.24)

مشروع قرار بشأن تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦) (A/C.2/57/L.24)

١ - **السيد فايينيا** (فنزويلا): تحدث نيابة عن مجموعة الـ٧٧ والصين، فعرض مشروع القرار (A/C.2/57/L.24)، وقال إن من أهم أولويات معظم البلدان النامية هي بالتأكيد القضاء على الفقر، وأضاف أن القرار كان طويلا بعض الشيء لأن الموضوع معقد، وترى مجموعة الـ٧٧ والصين أن جميع الأعمال التي يقوم بها المجتمع الدولي من خلال إطار عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر يجب أن تكون واضحة في صيغة القرار.

مشروع قرار بشأن إنشاء صندوق التضامن العالمي A/C.2/57/L.23

٢ - **السيد فايينيا** (فنزويلا): تحدث نيابة عن مجموعة الـ٧٧ والصين، فعرض مشروع القرار بشأن إنشاء صندوق التضامن العالمي A/C.2/57/L.23، وهو إحدى نتائج القمة العالمية للتنمية المستدامة ويعتبر بمثابة الخطوة المنطقية التالية في حملة القضاء على الفقر، بما يتفق مع روح إعلان الألفية.

البند ٨٦ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي (تابع) (A/C.2/57/L.11)

(ج) الثقافة والتنمية (تابع)

مشروع قرار بشأن سنة قيام الدولة القيرغيزية (A/C.2/57/L.11)

٣ - **الرئيس:** أعلن عن رغبة اليمن في الانضمام إلى مقدمي مشروع القرار وعن رغبة كازاخستان في الانسحاب منه.

٤ - **السيدة كيلي** (أمينة اللجنة): قالت إنه بالإضافة إلى بوركينا فاصو وكندا والجمهورية الدومينيكية والهند وإيطاليا وسوازيلاند وطاجيكستان، التي انضمت إلى مقدمي مشروع القرار، فإن الكويت والفلبين وقطر وسورينام ترغب في الانضمام إلى مقدميه.

٥ - تم اعتماد مشروع القرار A/C.2/57/L.11

البند ٩٤ من جدول الأعمال: العولمة والاعتماد المتبادل (A/57/287، A/57/88-S/2002/672، A/57/422-S/2002/1064، A/57/444)

٦ - **السيد خان** (مدير شعبة الدعم والتنسيق في المجلس الاقتصادي والاجتماعي): عرض تقرير الأمين العام حول دور الأمم المتحدة في تشجيع التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل (A/57/287) وهو التقرير الثالث منذ بدء عملية وضع التقارير حول ظاهرة العولمة في ١٩٩٨ مع بدء الحوار الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي عن طريق الشراكة. وقال إنه بينما كان نطاق التقريرين السابقين واسعاً جداً، فإن التقرير الحالي يركز على نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية الذي عقد في مونتيري، والقمة العالمية للتنمية المستدامة التي عقدت في جوهانسبرغ، وبصفة خاصة على الترابط بين الإدارة الاقتصادية على المستويين القومي والعالمي. وأضاف أن التقرير ليس فتحا جديداً وإنما هو تجميع لكل الاقتراحات والمبادرات، ليس فقط من المنظور الاقتصادي، ولكنه يأخذ في اعتباره أيضا المنظور الاجتماعي وأبعاداً أخرى. وعلى سبيل المثال فإن اللجنة العالمية المعنية بالبعد الاجتماعي للعولمة التابعة لمنظمة العمل الدولية

(A/57/287، الإطار ٤) لا تهتم فقط بالتجارة والتمويل ولكنها اهتمت أيضا بالعديد من الشؤون الاجتماعية مثل غسيل الأموال والفساد والجريمة المنظمة. وقال إن الهدف من تضييق نطاق الاهتمام هو تحويل المناقشة من العموميات إلى تناول نواحٍ معينة للعولمة بتفاصيل وعمق أكثر.

٧ - **السيد فايينيا** (فنزويلا): تحدث نيابة عن مجموعة الـ٧٧ والصين، فقال إن البلدان النامية تهتم بشكل أساسي بتأثير العولمة على اقتصادها وعلى التنمية الاجتماعية فيها، وما إذا كانت عولمة التجارة وتمويل الأسواق والاتصالات (بما فيها المجال الثقافي) ستساعد أو ستعوق تحقيق التنمية المستدامة والنمو. وتساءل عن مدى استطاعة اللجنة الوصول إلى اتفاق نظري على آليات لتسخير العولمة لصالح الجميع، بدلاً من الاستفاضة في وصف ظاهرة العولمة. وأضاف أن هذا يقتضي تحقيق تقدم في مجالات التجارة والتمويل على أساس إعلان المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية، الذي عقد في الدوحة، واتفاق الآراء في مؤتمر مونتيري، كما يقتضي اعتناق مبادئ العدالة والإنصاف والتوازن والشفافية.

٨ - **السيدة لوخ** (الدانمرك): تحدثت نيابة عن الاتحاد الأوروبي والبلدان المنتسبة بلغاريا وقبرص والجمهورية التشيكية واستونيا وهنغاريا ولاتفيا وليتوانيا ومالطا وبولندا ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا وتركيا بالإضافة إلى أيسلندا. ففالت إن المطلوب هو نهج متكامل نحو العولمة يشمل النواحي والسياسات الاقتصادية والبيئية، حتى تتمكن البلدان النامية من الالتحاق بالاقتصاد العالمي ويقوم على أساس السياسات الداخلية لضمان الحكم الرشد على المستويين المحلي والقومي، إذ يجب على البلدان وضع سياسات مناسبة في مجالات الضرائب وإعادة توزيع الدخل والحقوق المناسبة في العمل ومحاربة الفساد في سياق الديموقراطية وسلطة القانون واحترام حقوق الإنسان. ويجب على المجتمع الدولي بدوره أن يستمر في دعم الجهود الوطنية بما في ذلك المساعدة التقنية وبناء القدرات وإقامة مؤسسات اقتصادية واجتماعية مؤثرة وقادرة على لعب دور قوي في جعل العولمة ظاهرة إيجابية. ولتحقيق هذا الهدف يجب أن يتم دعم بناء القدرات في المجتمعات المحلية.

٩ - وبالنسبة إلى البعد الاقتصادي للعولمة، دعت إلى ترابط أفضل في السياسات بين الأمم المتحدة ومؤسسات التمويل الدولية ومنظمة التجارة العالمية وإلى تقوية الاستقرار والشفافية في نظام التمويل الدولي، بما في ذلك تحسين وسائل منع الأزمات وحلها، وإيجاد السُبل لمعالجة سوء الاستخدام المالي للعولمة في مجالات الإرهاب والفساد وغسيل الأموال. وأوضحت أهمية النظام الاقتصادي العالمي الشامل والعادل الذي تشترك فيه جميع البلدان والمجتمع المدني. وقالت إن الاتحاد الأوروبي سوف يستمر في المشاركة في مناقشة تحسين الإدارة الاقتصادية العالمية. وفي مجال التجارة، قالت إن الاتحاد الأوروبي ملتزم التزاماً ثابتاً بأحكام الإعلان الوزاري في الدوحة وخاصة فيما يتعلق بانفتاح الأسواق باعتباره السوق الرئيسي لتصدير منتجات البلدان النامية الذي يقدم إليها كثيراً من الأفضليات التجارية، بما فيها مبادرة (كل شيء عدا السلاح)، التي تهيئ الوصول الحر دون حواجز من الحصص أو الرسوم إلى الأسواق أمام جميع صادرات أقل البلدان نموا، وسيعمل الاتحاد الأوروبي أيضا على مواصلة زيادة مساعدته لتقوية التجارة على الأمد الطويل والقدرة الإنتاجية لتلك البلدان والتغلب على العوائق التي تؤثر على العرض ومساعدة البلدان على المشاركة بصورة فعالة في مفاوضات منظمة التجارة العالمية. وبالنسبة للبعد الاجتماعي للحكم العالمي، قالت إن الاتحاد الأوروبي يساند قوة التنفيذ التام لجميع معايير العمل الأساسية المنصوص عليها في إعلان مبادئ وحقوق العمل الأساسية الصادر بالإجماع عن منظمة العمل الدولية في عام ١٩٩٨، وتشجيع تطبيق التدابير التي اعتمدتها منظمة العمل الدولية للرصد والتنفيذ. وأعربت عن

ترحيب الاتحاد الأوروبي، بصفة خاصة بإنشاء اللجنة العالمية لمنظمة العمل الدولية المعنية بالبعد الاجتماعي للعولمة، وأمله في أن تكمل اللجنة ما تقوم به من عمل تحليلي في ٢٠٠٣.

١٠ - وأضافت أن الاتحاد الأوروبي يتطلع إلى عقد القمة العالمية لمجتمع المعلومات في عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٥ التي يؤمل منها أن تعزز تبادل المعرفة بين المجتمعات من خلال التكنولوجيات الجديدة وأن تعزز الشراكات من أجل توفير المعلومات لجميع البلدان والشعوب، كما يشجع الاتحاد بقوة فرقة العمل المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي أنشأتها الأمم المتحدة. وقالت إن من الممكن أن تعظم فوائد العولمة من خلال تزويد العالم بالوسائل العامة العالمية مثل الصندوق العالمي لمكافحة متلازمة نقص المناعة المكتسب/الإيدز والدرن والملاريا ومرفق البيئة العالمية وهي أمثلة بارزة للشراكة العالمية الحقيقية بين القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني. ويشجع الاتحاد الأوروبي بقوة إقامة عملية مشاركة شفافة وشاملة على المستوى العالمي لتحديد تعريف وهوية وإجراءات فعالة لتوفير البضائع بالضائع العمومية العالمية ويشجع أيضا جميع البلدان والمنظمات على القيام بدور فعال في أعمال فرقة العمل الدولية المعنية بالبضائع العمومية العالمية التي انطلقت في القمة العالمية للتنمية المستدامة.

١١ - **السيد جانغ يشان** (الصين): ذكر أن العولمة هي النتيجة الحتمية لتنمية القوة الإنتاجية وتنمية العلوم والتكنولوجيا وأن الإدارة العالمية لم تواكب خطى التنمية السريعة لعولمة الأسواق وأن هذا الوضع يؤدي إلى تفاقم مشكلة عدم المساواة في النظام المالي والتجاري، وإلى ما تعاني منه كثير من البلدان النامية من صعوبات. وقال إن الديمقراطية العالمية يجب أن تمضي على طريق التكامل العالمي؛ ويتطلب هذا إصلاح النظم العالمية الحالية للتمويل والمالية والتجارة وجعلها أكثر ديموقراطية وإنصافاً، وزيادة مشاركة البلدان النامية في صنع القرار العالمي ووضع القواعد الدولية. ويجب أن تراعي العولمة احترام التنوع والملكية، وهذا يعني أنه لا يوجد بالضرورة نموذج موحد للتنمية، وأن على البلدان أن تختار بنفسها طريقها الخاص للتنمية بطريقة مستقلة. ولكن يجب أن تشجع العولمة زيادة التبادل بين الثقافات على أساس الاحترام المتبادل، وكذلك التسامح والتعايش المتناغم. ويجب أن تؤدي العولمة إلى تعزيز الترابط بين السياسات والتماسك بين المؤسسات الاقتصادية المتعددة الأطراف. وكذلك يجب أن يتم تقوية الترابط بين السياسات على المستوى القومي. ومن الأمور الملحة أن يتم النظر في الترابط بين سياسات التعاون الإنمائي والسياسات الاقتصادية للبلدان المتقدمة ويجب أن تقوم الأمم المتحدة بدور قيادي في تأمين سياسة الترابط بين المؤسسات المختلفة على المستوى العالمي، مما يساعد على تشجيع تنمية البلدان النامية وعلى تضييق الفجوة بين الشمال والجنوب ويؤدي إلى الرخاء في العالم. واختتم حديثة قائلاً إن العولمة يجب أن تعزز الاستقلال والتضامن، ويجب على من يمارسون سياسة إفقار الجار أن يعلموا أن تلك السياسة سترتد إليهم كما حدث في الأزمة المالية في آسيا. ويجب أن ترتكز العلاقات الدولية في نطاق العولمة على تعدد الأطراف والتعاون المتبادل الذي يهدف إلى التنمية العالمية والأمن. وقال إن الصين تدعو إلى زيادة التعاون الدولي المرتكز على مبدأ المساواة والمنفعة المتبادلة والتنفيذ الفعال لأهداف التنمية ومقاصدها.

١٢ - **السيد حسان** (باكستان): قال إن الذين يعانون من النتائج السلبية للعولمة، يعتبرونها شكلاً جديداً من أشكال الهيمنة الاقتصادية والثقافية وأخيراً السياسية، وإن قوى السوق الجامحة تزيد الآلام والمعاناة والبؤس لفئات الملايين من الناس، وإن العولمة تؤثر بسلبية على عملية التنمية بكاملها وتؤدي إلى تهميش الاقتصادات الصغيرة وإضعافها.

١٣ - وأضاف أنه إذا أريد للعولمة أن تكون في خدمة الجميع، فلا بد من مواجهة التحديات في مجالات الاقتصاد والتمويل والنواحي الاجتماعية، بشكل مترابط، ومما يتطلب أن تكون تعاوناً كبيراً بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وأيضا بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز والمجتمع المدني والقطاع الخاص. وقد وضع اتفاق الآراء في مونتيري إطار العمل الأساسي ويجب تنفيذ التعهدات التي تم الالتزام بها في ذلك المؤتمر وتتطلب العولمة الحقيقية أن تتكامل البلدان النامية مع نظام الاقتصاد العالمي من خلال فتح أسواق البلدان المتقدمة وتحرير تدفق السلع والتكنولوجيا ورؤوس الأموال والمعلومات والناس عبر الحدود. ومن المتطلبات الأخرى حل مشكلة الديون المستعصية على البلدان النامية وتوفير الإمكانيات وسد الفجوات في الموارد وتعزيز مشاركة تلك البلدان في عملية صنع القرار الدولي ووضع القواعد الدولية. وأضافت أننا نسمع كثيراً من البلدان المتقدمة تغط العالم النامي حول مزايا التحرر والانفتاح، ولكنها نادراً ما تطبق تلك المبادئ على أسواقها، فأغلب مجالات التصدير التي تهتم بها البلدان النامية أما مغلقة أو محمية. وأضاف أن باكستان تتطلع أيضا إلى تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبعد الاجتماعي للعولمة التي أنشأتها منظمة العمل الدولية، وتأمل أن تضع اللجنة توصيات مفيدة حول استخدام العولمة كمصدر للقضاء على الفقر وخلق فرص العمالة. ويجب على الأمم المتحدة أن تقوم بالدور القيادي في جميع تلك المجالات.

١٤ - **السيد زنجريكوف** (الاتحاد الروسي): قال إنه يجب على الأمم المتحدة أن تعلب دوراً هاماً في تنظيم العولمة من خلال تعزيز التناسق بين السياسات المالية والتمويل، وسياسات التجارة الدولية بما يقتضي مزيداً من التعاون مع الأسواق الدولية المناسبة. وأضاف أن وفده يؤيد تعزيز الحوار بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية سواء في الاجتماع السنوي بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومؤسسات بريتون وودز أو في الحوار الرفيع المستوى في إطار الجمعية العامة. ويجب أن تهتم تلك الحوارات بالتناسق والتعاون في تنفيذ قرارات المؤتمر الدولي لتمويل التنمية. ويعتبر دور الأمم المتحدة هاماً وبصفة خاصة في مساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة تحول على استغلال الفرص التي تتيحها العولمة لتكاملها مع الاقتصاد العالمي في مجالات التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي. ويمكن تعزيز هذا التكامل عن طريق جعل منظمة التجارة العالمية منظمة عالمية حقاً.

١٥ - وذكر أن إحدى خصائص العولمة هي زيادة دور القطاع الخاص في الاقتصاد العالمي ويرى وفده أن الأمم المتحدة تستطيع أن تحقق فوائد كبيرة من الشراكة مع القطاع الخاص. ويطالب الاتحاد الروسي بتوسيع تلك الشراكة، خاصة في نطاق تنفيذ مبادرة الأمين العام فيما يتعلق بالميثاق العالمي. وقال إن الاتحاد الروسي يؤيد اقتراح الأمين العام بخلق مظلة مشتركة تضم تحت قيادته مكتب الميثاق العالمي وصندوق الأمم المتحدة من أجل الشراكات الدولية.

١٦ - وأضاف أنه يجب محاربة الجريمة المنظمة التي تغذي الإرهاب الدولي عن طريق الجهود المترابطة للمجتمع الدولي، وفي هذا المجال يجب أن تقوم الأمم المتحدة بدور هام، ويجب أن يتم وضع قواعد قانونية دولية لتنظيم مسألة إعادة الأموال التي يتم تلقيها عن طريق الممارسات الفاسدة والتي يتم تحويلها بصورة غير قانونية إلى بلدانها الأصلية.

١٧ - وأوضح ضرورة أن يؤخذ البعد الاجتماعي للعولمة في الاعتبار، خاصة لدى وضع الاستراتيجيات القومية والدولية. ويتطلب تأمين التكامل المتوازن للاقتصاد والتمويل والتجارة والسياسات الاجتماعية على المستويين الوطني والدولي التحرك بعيدا عن النهج القطاعي الضيق وباتجاه حل

المشاكل العالمية، وتمتلك الأمم المتحدة في هذا المجال مزايا فريدة.

١٨ - السيد كارا (الجمهورية التشيكية) نائب الرئيس، تولى رئاسة الجلسة.

١٩ - **السيدة ريبيرو فيوتي** (البرازيل): تحدثت نيابة عن البلدان الأعضاء في السوق المشتركة للمخروط الجنوبي (ميركوسور)، فقالت إنه لتحويل مشاكل العولمة إلى فرص، فإنه من الضروري زيادة الترابط في مجالات متعددة في العلاقات الاقتصادية الدولية. ويجب أن يتم تعزيز مشاركة البلدان النامية في المنتديات الاقتصادية العالمية وإعطاء شرعية أكبر لعملية صنع القرار الدولي، بما يراعي متطلبات واهتمامات جميع البلدان. وعلى سبيل المثال يجب تعديل نظام الحصص في صندوق النقد الدولي للقضاء على الانحياز لصالح البلدان المتقدمة، كما ينبغي وجود نهج دولي متكامل إزاء جميع قضايا التنمية مع زيادة توطيد العلاقات بين الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية وجذب مشاركة المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص. وأضافت أن أحد التحديات التي تواجه الأمم المتحدة هو متابعة هذا التعاون في كل من الاجتماع السنوي بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومؤسسات بريتون وودز والحوار الرفيع المستوى في إطار الجمعية العامة. وقالت إن من مهام الأمم المتحدة أن تقوم بمتابعة متكاملة للمؤتمرات الكبيرة واجتماعات القمة التي عقدت في السنوات الأخيرة.

٢٠ - وذكرت أنه من الضروري لتعزيز ترابط النظام الدولي معالجة الخلل في النظام التجاري الدولي حيث أنه توجد فجوة ضخمة بين الحديث عن التجارة الحرة وواقع الحمائية ففي العقد الماضي، بذلت بلدان المخروط الجنوبي جهودا جبارة لتفح أسواقها وتكاملها مع الاقتصاد العالمي، لكن هذا القدر من الانفتاح لم يقابله انفتاح مماثل لدى البلدان المتقدمة. ومن الأمور الأخرى التي تستحق اهتماما وعناية مسألة التدفقات المالية الدولية، ذلك أن معظم البلدان التي في أشد حاجة إلى الموارد تقوم بنقل الموارد إلى البلدان المتقدمة. ومن الضروري حل مشكلة الاختلالات في العولمة من خلال زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية وفتح الأسواق أمام صادرات البلدان النامية وتخفيف الدين وتهيئة بيئة دولية صالحة لاجتذاب الاستثمارات في البلدان النامية. وقالت إن غياب القواعد أدى إلى عدم استقرار المعاملات وإلى مضاربات رؤوس الأموال، لذا تمس الحاجة إلى أُطر عمل جديدة لتجنب المشاكل المنهجية لكي يتاح لجميع البلدان التمتع بنفس الفرص. وقالت إنه ثبت من التجربة أنه يمكن لاقتصاد السوق أن يولد الصورة ولكنه لا يستطيع توزيعها على نحو مُرضٍ، ولهذا السبب من الضروري تنفيذ نتائج المؤتمرات الكبرى والقمم، وتقوية دور الدول، والقضاء على عدم الترابط وعدم الإنصاف في النظام الاقتصادي الدولي.

٢١ - **السيد شيا سام كيب** (ماليزيا): قال إن الشكل الحالي للعولمة يؤثر تأثيراً سيئاً على البلدان النامية، حيث إن أوجه الخلل العديدة في النظام العالمي، مع عدم الاستقرار المالي العالمي يشكلان صعوبة كبيرة أمام البلدان النامية في الانتفاع من عملية العولمة. وتوضح التجربة الخاصة لبلاده مع العولمة المنطلقة والتحرر أن المخاطر أمر واقع حقيقة واحتمالا حيث أن الأسواق الحرة وحرية تنقل رؤوس الأموال فرضت تكاليف لم تكن ماليزيا قادرة على تحملها، مما فرض عليها إنتهاج سياسات تعديلية على مستوى الاقتصاد الكلي وتنفيذ إصلاحات مالية لتقليل المخاطر والتعرض للخسارة. وتؤمن ماليزيا أن حرية الأسواق في التصرف ليست مطلقة أو بلا قيود، فالعولمة يجب أن تكون شاملة وعادلة. وينبغي تحسين عملية التشاور وأخذ آراء وأوضاع جميع البلدان في الاعتبار عند اتخاذ القرارات الاقتصادية ذات التأثير العالمي في جميع

الهيئات الدولية المتعددة الأطراف. وقد ضعف إيمان العديد من البلدان النامية بالعولمة بصورة كبيرة، حيث تنظر تلك البلدان إلى إمكانية تحرير اقتصادها بخوف كبير، وما لم تستعد البلدان نفسها وكذلك المجتمع الدولي باستجابات مناسبة فلا بد للاختلالات الكامنة في عملية العولمة أن تزيد من التفاوت في مستويات التنمية.

٢٢ - وأعرب عن تقدير ماليزيا الإيجابي للأمم المتحدة على التدخلات التي أُدخلت لمساعدة البلدان النامية في هذا المجال، وأيضاً عن تقديرها للجهود الحالية التي يقوم بها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وقال إنه ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار في أي نهج لتحقيق التنمية المتوازنة، التأثير المتزايد للمجتمع المدني والقطاع الخاص، ويجب على القطاع الخاص أن يعمل كشريك في تنفيذ البرامج العالمية والوطنية، وإن كان لا يوجد في الوقت الحالي، للأسف، آليات قادرة على رصد أو تنظيم أنشطة القطاع الخاص، وبصفة خاصة الشركات الكبيرة. وينبغي دراسة هذا الوضع من أجل تحديد بعض أشكال المسؤوليات التي تقع على عاتق الشركات، والتي تدعمها الشفافية والمساءلة. والواقع أن من الضروري ضمان عولمة المجتمع لأنها تشجع وتساند عولمة الاقتصادات. ويجب أن ترتكز العلاقات بين الدول على نموذج جديد لا يقوم فقط على السيادة المتوازنة وإنما أيضاً على احترام الكرامة وتبادل الاهتمامات والمنافع.

٢٣ - **السيدة زوبسيفيتش** (كرواتيا): قالت إنه في ظل زيادة الترابط بين العالم، فإن تعزيز الإدارة الاقتصادية على جميع المستويات أصبح أمراً حاسماً، ويدرك الجميع جيداً أهمية أن تصبح العولمة شاملة وعادلة، ولكن من الضروري أن يتم تنفيذ سياسات واستراتيجيات تخدم مصلحة الجميع. وأضافت أن المؤتمرات والقمم التي عقدت مؤخراً عرضت إطار عمل واسعاً للترابط ليس فقط بين سياسات البلد وبرامجها ولكن أيضا بين المؤسسات المتعددة الأطراف. وأعربت عن ضرورة أن تصبح المؤسسات التي تضع السياسات الاقتصادية الدولية أكثر شمولا ومشاركة، وأن تقوم البلدان النامية بوضع استراتيجيات قومية للتنمية وسياسات لتشجيع الحكم الرشيد والمشاركة في مكافحة جميع أشكال الجريمة. وتحتاج البلدان النامية والبلدان التي يمر اقتصادها بمرحلة تحول إلى المساعدة في بناء القدرات وتنمية الموارد البشرية وتقدم التكنولوجيا لتنمية نظم فعالة للإدارة الاقتصادية، وتستطيع الأمم المتحدة أن تقدم مشاركة إيجابية من خلال التنسيق وزيادة التعاون وتنسيق السياسات بين مختلف أجهزتها، خاصة بين هيئاتها الأساسية ووكالاتها وصناديقها وبرامجها.

٢٤ - وأضافت أن المؤسسات الإقليمية أيضا لها دور في الإدارة الاقتصادية من حيث تحقيق الاستقرار المالي وتوازن القوة على المستوى الدولي، ولتحقيق هذا الهدف يجب زيادة تشجيع دور اللجان الاقتصادية الإقليمية للأمم المتحدة وعمليات التكامل الأخرى، والمنظمات دون الإقليمية ومبادرات التعاون.

٢٥ - وأعربت عن التزام كرواتيا التام باتفاق الاستقرار والانتساب الذي وقعته مع الاتحاد الأوروبي. وعلى الرغم من أنه في المقام الأول إجراء سياسي، فهو أيضاً اتفاق اقتصادي هام يسمح بالتجارة الحرة بين كرواتيا والاتحاد الأوروبي. وعلى المستوى الإقليمي، قالت إن لكرواتيا دوراً نشطاً في إطار ميثاق الاستقرار في جنوب شرق أوروبا، حيث ساعدت في تعزيز اقتصاد السوق على نحو مستدام وشجعت الاستثمار المباشر المحلي والأجنبي.

٢٦ - **السيد هنتلي** (سانت لوسيا): تحدث نيابة عن الدول الأربع عشرة الأعضاء في المجتمع الكاريبي والتي هي أعضاء في الأمم المتحدة، فقال إن العولمة خلقت فرصاً لقليل

من البلدان التي تستطيع الاستفادة من مميزاتها، ولكنها وضعت تحديات صارمة للتنمية أمام أغلب البلدان النامية.

٢٧ - وأضاف أنه على الرغم من مَواطِن الضعف في العولمة، فإن الأمم المتحدة هي المؤسسة الوحيدة التي لها سلطة واضحة في مجال التنمية بموجب الميثاق، أما المؤسسات الأخرى فهي ذات سلطة أقل وعضوية محدودة ونطاق محدود في عمليات صنع القرار، وإذا لم يتم تقويمها، فلن تكون لها شرعية دولية للقيام بمسؤوليات التنمية. وأضاف أن الاختلافات الواضحة بين الأمم المتحدة وتلك المؤسسات هي أن الأولى تضع سياسة التنمية دون أن تكون لديها الآليات اللازمة للتنفيذ، بينما تقوم الهيئات الأخرى بتنفيذ السياسات دون سند شرعي أو تمثيل أو مشاركة كاملة.

٢٨ - وذكر أن الأمم المتحدة، بصفتها مؤسسة عالمية فريدة، لها دورها المحوري في توفير الهيكل الذي يتم من خلاله تشجيع التنمية وتعزيز الحكم الرشيد على المستوى الدولي لصالح جميع الشعوب. ومن أجل تحقيق هذا الهدف يجب تعزيز المنظمة بما يتفق مع دورها الإنمائي، وتوفير الموارد والموظفين اللازمين لها لمواجهة الاحتياجات المتزايدة للبلدان النامية.

٢٩ - وأشار إلى أن الخطوة الأولى للأمم المتحدة في تشجيع التنمية في إطار العولمة هي تسهيل حوار السياسات بين جميع أصحاب المصلحة. ويجب أن يشتمل هذا الحوار على فحص المؤسسات التي تحكم الاقتصاد العالمي وولايات تلك المؤسسات، لكي تشجع الترابط والتنسيق فيما بينها. والخطوة الهامة التالية هي تأسيس آليات رصد فعالة لضمان تنفيذ نتائج المؤتمرات الحديثة.

٣٠ - وقال إن أحد التناقضات الواضحة للعولمة هو إضعاف الحكومات القومية من خلال تقليل دورها في تنظيم الأسواق الداخلية. ويؤمن أعضاء دول مجتمع الكاريبي بأن التجارة هي من أهم وسائل توليد الموارد من أجل التنمية والنمو. ويعتبر تحرير التجارة، كما يمارس حالياً، هو أهم عوائق التنمية أمام البلدان النامية وذلك بسبب الهيكل الحاكم وعلميات صنع القرار في نظام التجارة المتعدد الأطراف، الذي يسمح بسيطرة عدد قليل من البلدان التجارية الكبيرة وشركاتها التجارية عبر القومية. ومنظمة التجارة العالمية هي المؤسسة المتعددة الأطراف الوحيدة التي تمتلك سُبل التنفيذ والردع. ويجب على الأمم المتحدة أن تشجع بُعد التنمية في عمل منظمة التجارة العالمية والديمقراطية في عملياتها الخاصة باتخاذ القرارات. ويأمل أعضاء دول المجتمع الكاريبي في أن ينعكس اتفاق الآراء في مؤتمر مونتيري على عمل المؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية ويكررون دعوتهم إلى وضع ترتيب مؤسسي بين الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية، ودعوة الأمين العام إلى أن يقدم تقريراً واقعياً وتوصيات بشأن مشروع الترتيبات الحالي.

٣١ - وأكد على أثر الشركات عبر الوطنية على العولمة، مشيراً إلى أن نمو تلك الشركات يزداد في أهم الصناعات التي تشكل أساس التنمية. وعلى الرغم من ذلك، فإن تلك القطاعات تنتقل ملكيتها في البلدان النامية بشكل متزايد إلى ملكية أجنبية وتصبح موضوعاً لمفاوضات شاقة وشروط تعجيزية، ومن هنا تكمن الحاجة إلى آلية دولية حكومية لمراقبة وتنظيم هذه الشركات ومساهمتها في التنمية. ويعتقد أعضاء دول مجتمع الكاريبي بأن إعادة تأسيس وحدة الشركات عبر الوطنية في منظومة الأمم المتحدة هو أمر مهم لاستئناف تلك الوظيفة الهامة.

٣٢ - وقال إنه يجب على الأمم المتحدة أن تسعى إلى إدارة الاقتصاد العالمي من خلال آلية تسمح بضمان التنفيذ والإنصاف في تحقيق التنمية، ويجب أن يؤخذ في الاعتبار تقوية المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشرط توسيع عضوية المجلس لكي يتيح المشاركة العادلة لجميع الدول الأعضاء.

٣٣ - **السيد يحيى** (إسرائيل): قال إن العولمة تنطوي على نمو التعاون المتبادل كنتيجة للتقدم في تكنولوجيا المعلومات وزيادة التحركات الدولية والتجارة الإلكترونية والأعمال المتعددة الجنسيات ورؤوس الأموال والاستثمار. وهي تؤثر أيضاً على جميع مظاهر الحياة الحديثة، ناهيك عن المجال الاقتصادي، ولهذا فإن من الضروري خلق توازن بين النمو الاقتصادي والاستدامة البيئية وبين رفاهية الدول المتقدمة وتطلعات العالم النامي، وبين الثقافة العالمية والناشئة والحاجة إلى حماية التنوع والفردية.

٣٤ - وأعرب عن ترحيب إسرائيل بتأكيد الأمين العام على ضرورة إقامة نماذج للحكم الجيد وآليات للمساءلة وسياسات اقتصادية شفافة. وتستلزم تلك الخصائص المطالبة بالديموقراطية وإقامة حكومات على أساس المشاركة الشعبية، وهذه من بين أهم المعايير اللازمة لضمان عولمة شاملة. وقال إن إسرائيل ركزت جهودها الإنمائية على بناء القدرات وتكوين شراكات، إيمانا منها بضرورة أن تحقق الدول اكتفاءها الذاتي. وقد ساعد برنامج المركز الحكومي للتعاون الدولي كثيرا من المجتمعات على تخفيف الفقر وتكامل القطاعات الاقتصادية الضعيفة مع الاتجاهات الاقتصادية والعلمية التي تشكل العالم من جديد وسوف نصل إلى القوة الكاملة للعولمة عندما تصبح جميع الدول قادرة على المشاركة في الفرص التي تقدمها العولمة.

٣٥ - **السيد لوييز** (الفلبين): أعرب عن ترحيب الفلبين بتقرير الأمين العام عن دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل (A/57/287)، وعن اعتقاد وفده أن تهميش العديد من البلدان النامية واتساع فجوة الدخل والتكنولوجيا بين البلدان والاستنزاف الشديد للموارد الطبيعية والتدهور البيئي الناتج عن النماذج الحالية للتنمية الاقتصادية كلها مجالات تستدعي الاهتمام المُلِح.

٣٦ - وأضاف أنه على الرغم من أن التنمية الوطنية هي في الأصل مسؤولية كل بلد، إلا أن الجهود أحادية الجانب لا تكفي أبداً لتحقيق التنمية المستدامة، وأن التعاون المتعدد الأطراف ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات وتهيئة بيئة دولية تمكينية تؤدي إلى النمو الاقتصادي المستدام، هو ما يجب التأكيد عليه في مجال التنمية، كما أن البلدان النامية تحتاج إلى آليات مناسبة لتوازن التذبذب المعاكس في التجارة الدولية والتمويل.

٣٧ - وقال إن البلدان النامية وافقت على حاجتها إلى إدارة جيدة في القطاعين العام والمشترك وإلى إدخال الإصلاحات المؤسسية التي توجهها الأولويات والطلبات والقدرات الوطنية لكي تتكيف مع الحقائق الجديدة وضرورات التعاون الدولي. وتدرك تلك البلدان أيضا أن زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والمساعدات الإنمائية الرسمية وتسهيل الوصول إلى الأسواق الأجنبية والتحرير الفعلي للدين والتروي في وضع الشروط، كلها وسائل تساعدها على تحقيق التنمية المستدامة. وأضاف أن الفلبين ترحب بصفة خاصة بنتائج ومبادرات المؤتمرات الأخيرة وتأمل في أن يؤدي نظام التجارة المتعدد الأطراف إلى تدعيم جهود التنمية لكي تقوم العولمة بتأثيرها الإيجابي من أجل البلدان النامية، وتؤمن بضرورة العمل على تحسين الوصول إلى الموارد الدولية وتأكيد ترابط نظم التمويل والنقد الدولي والتجارة.

٣٨ - **السيد أوراتمان غن** (إندونيسيا): قال إن من أهم التحديات التي تواجه الأمم المتحدة والمجتمع الدولي هو ضمان أن تصبح العولمة قوة إيجابية لصالح الجميع. ويجب أن تعمل الإدارة الاقتصادية على توفير بيئة مساعدة لاستخدام قوة العولمة في خدمة التنمية والقضاء على الفقر.

٣٩ - وأضاف أنه لتقليل مخاطر العولمة، من الضروري دراسة الأبعاد القومية والإقليمية والدولية للإدارة الاقتصادية. وقال إن الجزء الثاني من تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة (A/57/287) يركز على أربعة مجالات رئيسية لا بد من التركيز عليها إذا أريد سد الفجوة بين الحركة السريعة في عولمة الأسواق وبطء التكيف في هياكل الإدارة الاقتصادية على المستوى الدولي.

٤٠ - وعلى المستوى الدولي أشار إلى أن نتائج المؤتمرات الكبيرة التي عقدت مؤخرا تبرز أهمية تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي. ولا شك في أن من واجب النامية أن تعزز مؤسساتها الوطنية لكي تتمكن من اللحاق بشكل فعال بالاقتصاد العالمي. وأعرب عن ارتياح إندونيسيا لاتفاق الآراء في مؤتمر مونتيري وبلتزام المجتمع الدولي بتدعيم جهود البلدان النامية في تنمية نظم الحكم الاقتصادي الفعالة.

٤١ - **السيد فينرافي** (تايلند): قال إن الجانب المالي في العولمة يمكن أن يؤثر بصورة مباشرة على الجوانب الأخرى للاقتصاد العالمي وبصفة خاصة التجارة والاستثمار. ويتطلب وجود عالم اقتصادي صحي ومستقر، إصلاح الهيكل المالي الدولي لكي يتم تحسين الإدارة المالية العالمية وزيادة الاستقرار المالي الدولي. وأهاب بالمجتمع الدولي أن يستفيد بشكل كامل من إطار العمل الذي يحقق التماسك، والذي تم التوصل إليه في اتفاق الآراء في مؤتمر مونتيري، وخطة العمل المعتمدة في بانكوك تحت رعاية الأونكتاد.

٤٢ وذكر أن طبيعة الاعتماد المتبادل التي تتسم بها العولمة تقتضي زيادة مشاركة البلدان النامية في صنع السياسات والقرارات المتعلقة بالقضايا المالية الدولية، كما تقتضي إصلاح بنية الإدارة في مؤسسات بريتون وودز من أجل التأكيد على دور البلدان النامية والأسواق الناشئة، سواء في البنك الدولي وفي صندوق النقد الدولي. والخطوة الهامة الأولى هي تنفيذ نظام للتصويت العادل في اتخاذ القرارات التي لا تتطلب سحب موارد مالية من موارد البنك الدولي أو صندوق النقد الدولي ولكنها تؤثر على جميع الدول الأعضاء. إلا أن المشاركة الفعالة للبلدان النامية لا يمكن أن تقوم إلا ببناء القدرات وتنمية الموارد البشرية في تلك البلدان. وشجع البلدان النامية على الاستفادة بشكل جيد من المعهد الدولي للتجارة والتنمية، الموجود في بانكوك، والذي يقدم مساعدات في مجال التعامل مع تحديات العولمة.

٤٣ - وأوضح الحاجة إلى العمل الجماعي والإرادة السياسية على المستوى العالمي وإلى تعاون صادق لخلق فرص أفضل لجميع الدول. وأشار إلى الأهمية القصوى لالتزام المجتمع الدولي بالتنفيذ التام لاتفاق الآراء في مؤتمر مونتيري والإعلان وخطة التنفيذ المعتمدين في القمة العالمية للتنمية المستدامة ونتائج المؤتمرات الكبرى الأخرى.

٤٤ - **السيد كايمبا** (زامبيا): قال إنه على الرغم مما يثيره الوضع العالمي الذي يعتمد على اتساع تبادل المعلومات من تفاؤل، فإنه يدعو أيضاً إلى الحذر، ويجب على الدول أن تتوخى الحرص وهي تفكر في كيفية الاستفادة من الفرص الجديدة التي تتيحها العولمة. وأضاف أن سرعة التقدم في هذا الاتجاه تجعل وفده يتساءل عما إذا كانت البلدان النامية تتكامل بنجاح مع العالم الاقتصادي. وأعرب عن شكوك بلاده وقلقها إزاء الصعوبات الناشئة عن مشاكل الإنتاج في قطاع التعدين ونقص الاكتفاء الذاتي في إنتاج الغذاء بسبب الجفاف خلال مواسم الزراعة. ويضعف موقف الدين الخارجي بشدة أيضاً من قدرتها على التجارة.

٤٥ - وقال إن زامبيا تعتبر دولة نشيطة في مشاركتها في نظام التجارة المتعدد الأطراف وفي العديد من الترتيبات التفضيلية مما يتيح لها الاستفادة الكاملة من جهودها في تحرير الاقتصاد ومن خلال زيادة التجارة. وتعتبر إصلاحات الحكومة الاقتصادية بطيئة بالنسبة إلى النتيجة التي كانت

ترجوها إلا أن متابعة الإصلاحات الهيكلية، بما فيها التقدم في الخصخصة وترشيد التعريفة الجمركية، أدت إلى توزيع أفضل للمورد. وتحتاج زامبيا إلى مساعدة تكنولوجية أكبر في دراسة مشاكلها، بما في ذلك المشاركة التامة في نظام التجارة المتعدد الأطراف واستغلال الفرص المتاحة. وناشد شركاء التجارة أن يضمنوا فتح أسواقهم للسلع الآتية من زامبيا والتي تحولت بصورة كبيرة من النحاس إلى الزراعة، وإذا أريد تمكين أقل البلدان نمواً من الأعضاء في منظمة التجارة العالمية من تحقيق ترابط قوي في صنع السياسة، كما هو واضح في اتفاق الآراء في مؤتمر مونتيري، فلا بد من أن تلقى الدعم الكامل من مؤسسات بريتون وودز من خلال برامج تفضيلية. وطالب المجتمع الدولي أن يعمل على إلغاء ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

٤٦ - **السيدة لويس** (منظمة العمل الدولية): قالت إن معظم الشعوب والبلدان غير ممثلة تمثيلا عادلاً في المنظمات الحكومية الدولية، وأن صوت المجتمع المدني لا يلقى صدى يذكر. وعلى الرغم من ذلك فإن النمو الحالي للشبكات العالمية في العديد من المجالات يبشر ببعض الأمل. وأضافت أن النموذج القديم للدول ذات السيادة أخذ يحل محله عالم لامركزي متغاير العناصر ومتصل شبكياً تقوم فيه وحدات غير هرمية بالتركيز على مشاكل معينة، وهو وضع لا يخلق فوضوية أو حكومة عالمية، وإنما ''شبكة تتسم بأقل هيكلية''.

٤٧ - وأضافت أن الإدارة العالمية هي من المسائل الهامة التي ستكون موضوع مناقشة في اللجنة العالمية حديثة الإنشاء الخاصة بالبعد الاجتماعي للعولمة، التابعة لمنظمة العمل الدولية، والتي ستقدم تقريرها في أواخر ٢٠٠٣. وهناك اقتراحات ترد إلى اللجنة لمناقشتها، ويوجد اهتمام متزايد لتقليل فجوة الديموقراطية العالمية وتحسين فعالية سياسات المؤسسات الدولية في تحقيق أهداف الألفية. ولكنها أعربت عن ضرورة التخلي عن فكرة إقامة هيئة تشريعية عالمية تتكون من ٥٠٠ عضو، على أساس التمثيل النسبي، لأنها، في نظرها، تعوق العضوية التلقائية لكثير من البلدان، وإنما المطلوب هو زيادة فعالية وسائل التأثير الموجودة بالفعل.

٤٨ - وقالت إن الفريق الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية أوصى بعقد اجتماع عالمي للمجلس لضمان سماع وجهات نظر جميع الأطراف المشتركين في المناقشة، إلا أنها تفضل رفع مستوى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وقد قدم الأمين العام مقترحات محددة في هذا الصدد. وأحد تلك الإصلاحات هو زيادة عدد الاجتماعات وتقصير فتراتها من أجل مناقشة الموضوعات الهامة، ومنها أيضا تغيير نظام التصويت في مؤسسات بريتون وودز تغييرا جوهريا حيث أن نسبة كبيرة من حقوق التصويت مخصصة لقليل من البلدان المتقدمة، ويجب أن تزيد حصة البلدان النامية من أجل تحقيق تمثيل أكثر توازناً.

٤٩ - وأشارت إلى عدد من الفجوات الأخرى ونواحي الضعف في تأمين السلع العمومية عالميا، مثل السيطرة على العديد من الأمراض وحماية البيئة والتعاون الضريبي وتقليل الجريمة الدولية وتمويل العنف، وهي ظواهر ينبغي تحديدها ومناقشة وسائل علاجها. وقالت إن الضرورة تدعو إلى تحسين الإدارة العالمية وإلى سياسات جديدة وإلى إصلاح المؤسسات القائمة أو إقامة مؤسسات جديدة، ويجب تقوية منتديات الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية وإصلاح مؤسسات المالية والاقتصاد الدولية. ويجب أن يتم توسيع نطاق وعمق السلع العامة العالمية وزيادة تمويل التنمية بسرعة.

٥٠ - **السيد شارما** (نيبال): قال إن العولمة ربطت مصير الإنسانية، بفضل التقدم في العلوم والتكنولوجيا ونشر قيم الديمقراطية والأسواق المفتوحة، ولذا فمن الأمور المستفزة التي لا يمكن أن تستمر أن تقتصر منافع العولمة على عدد قليل من البلدان، فيصبح الغني أكثر غنى وبصبح الفقير أكثر فقراً،

فالعولمة التي لا تعم منافعها الجميع لا يمكن أن تدوم منافعها لأحد، ولابد من أن تؤول إلى نقمة على المدي الطويل.

٥١ - وقال إن التحدي يمكن في إبداء الإرادة السياسية والتصميم على تنفيذ أهداف إعلان الألفية والاتفاقات التي نتجت عن المؤتمرات العالمية، وبهذا تستطيع الدول النامية أن تزدهر وتتكامل مع الاقتصاد العالمي بما يحقق مصلحة جميع الشعوب. من أجل ذلك يجب العمل على بناء القدرة الإنتاجية للبلدان النامية وفتح الأسواق لتدعيم تجارة منجاتها. ويجب على البلدان النامية أن تخلق بنفسها البنية التحتية الأساسية وأن توفر الخدمات الرئيسية لشعوبها وأن تحشد الموارد الداخلية وتتخذ الإصلاحات التي تشجع الاستثمار والابتكار، بينما يجب على الأمم المتقدمة أن تقدم لها المزيد من المساعدة وتحررها من الدين وتساعدها على اجتذاب المزيد من الاستثمار الأجنبي.

٥٢ - وذكر أن الأمم النامية التي بدأت في تحرير اقتصادها تدريجياً وفتحت أسواقها - غالباً تحت ضغط شروط المانح - خاب أملها عندما فشل شركاؤها في التنمية - على الرغم من حسن النية - في تنفيذ وعودهم الخاصة بتوجيهها نحو اقتصاد صحي. وطالب الدول الغنية بأن تفي بوعودها وأن تنفذ ما تعظ به غيرها، وأن تفتح أسواقها وأن تقلل من إعاناتها الزراعية الضخمة وأن تلغي التعريفات والمعوقات الأخرى أمام صادرات الجنوب، وأن تبدي روح الديموقراطية في إدارة الاقتصادي العالمي،وأن تقوم بالتغييرات الهيكلية اللازمة لبناء اقتصاد عالمي صحي. وينبغي لها أن تضمن زيادة مشاركة البلدان النامية في صنع القرار العالمي وفي نظام التجارة العالمي، حتى تستطيع البلدان النامية أن تمارس التجارة والتنمية، وخاصة عن طريق تسهيل دخول الأعضاء الجدد في منظمة التجارة العالمية.

٥٣ - وأضاف أنه يجب على المجتمع الدولي أن يبذل جهده لمعالجة الوضع المتدني لأقل البلدان نمواً من خلال تنفيذ برنامج عمل بروكسل وضمان إلغاء الرسوم الجمركية، وحرية الوصول إلى أسواق الأمم الغنية دون حصة محددة، ومساعدة البلدان غير الساحلية النامية عي التغلب على معوقاتها الجغرافية.

٥٤ - وقال إن من العواقب الأخرى للعولمة والتعاون المتبادل، عولمة الإرهاب والجرائم الأخرى، وامتداد آثار الصراع في أي بلد إلى أمن البلاد الأخرى والانتشار العالمي للعديد من الأمراض. ويمكن لتلك العواقب أن تعالج بطريقة أكثر فعالية عن طريق المجموعات الإقليمية ودون الإقليمية، وليس بترك معالجتها لبلد ما وحده. ويمكن للأمم المتحدة أن تقوم بدور قوي في الدعوة، بالإضافة إلى قيمتها المعترف بها كمصدر للدعم التقني والمالي للإصلاحات وتنمية القدرات الإنتاجية وتسهيل التجارة. وهي أيضاُ في وضع يسمح لها بالضغط على كل من الأمم الغنية ومؤسسات التمويل الدولي ومنظمة التجارة العالمية حتى تغير من سياستها وعلى البلدان النامية حتى تتخذ الإصلاحات اللازمة وتشجع التكامل الاقتصادي الإقليمي. ويمكن للمجتمع المدني أيضا أن يقوم بدور هام في تعزيز التفاهم بين أصحاب المصلحة وحث الجهات الفاعلة على تحسين الإدارة العالمية والوطنية.

٥٥ - **السيد لولو** (نيجيريا): قال إن فوائد العولمة تظهر بوضوح أكبر في البلدان المتقدمة، التي لديها إمكانات بلا حدود، بينما لا ينتفع منها سوى عدد قليل من البلدان النامية بسبب انتشار الفقر والأمراض والجهل في معظم تلك البلدان. وأضاف أن تلاشي الحدود قد أوجد عالما شديد الترابط ذا مستويات مبهرة من الإبداع والفكر الإنساني، ولكنه حول الاهتمام من جوهر الحياة إلى النفعية وإملاء متطلبات قوى السوق. وأشار إلى ما تعهد به المشتركون في قمة الألفية بإقامة بيئة عالمية ووطنية قادرة على أن تقود إلى عولمة عادلة وشاملة تشجع التنمية والقضاء على الفقر، فقال إن من الضروري أيضا تشجيع التقدم لاجتماعي وتوفير مستويات معيشة أفضل لكل الشعوب بما يتفق مع ميثاق الأمم المتحدة.

٥٦ - وذكر أن وفده يتفق مع النقاط الرئيسية في تقرير الأمين العام (A/57/287) ويشعر بقوة أنه يجب على الأمم المتحدة أن توفر القيادة وأن تمنح المزيد من الاهتمام من أجل تنفيذ الاتفاقات الدولية، خاصة منذ أن ركزت المؤتمرات الرئيسية الثلاثة في عام ٢٠٠٢ على قضية التنفيذ. ويتطلب التقدم في هذا الاتجاه أن يقوم جميع الأطراف بالوفاء بالتزاماتهم. ويجب على المنظمة أن تحسن من اتساقها وترابطها وتماسكها وكفاءتها. ويجب على الجمعية العامة أن تحافظ على عالميتها وأن تصبح أكثر شفافية في اتخاذ القرارات وفي قيادتها. ويجب على المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يستخدم سلطته لتنسيق ومتابعة المؤتمرات الدولية وتجنب الازدواجية، وأن يكون بمثابة المقياس الذي يقيس المسئوليات والنتائج.

٥٧ - وقال إن نيجيريا شاركت في جميع المؤتمرات الهامة الأخيرة، وقامت بدور قيادي في إطلاق برنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، بالإضافة إلى ترؤسها لجنة التنفيذ. وأكد على عزم بلده على الوفاء بالتزاماتها لتنفيذ الاتفاقات، ولكن قدرتها على تحقيق تلك الأهداف تتوقف على دعم أصدقائها وشركائها. وأشار إلى أن أراء وفده حول الحاجة المُلحة إلى إلغاء الديون موثقة، وأن ذلك أمر حيوي من أجل تحرير الموارد وتحويلها إلى تحسين الخدمات الاجتماعية. وقال إن ما تقوم البلدان الأفريقية بدفعه إلى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي هو في الحقيقة أكبر مما تتلقاه من هاتين المؤسستين. وقد قامت نيجيريا بسداد ديونها بالكامل، إن لم يكن أكثر. وأضاف أن موارد القارة الإفريقية تتعرض لاستنزاف دائم من خلال التحويل غير المشروع للمال المكتسب من الطرق الفاسدة وغير الشرعية إلى الخارج.

٥٨ - وأضاف أن وفده يضم صوته إلى أصوات الذين يطالبون بتدابير عملية فعالة لتحقيق الاستفادة القصوى من منافع العولمة وتقليل تكاليفها إلى الحد الأدنى وضمان الاهتمام بالإدارة الاقتصادية. ويجب إقامة هيكل مالي جديد يمنح البلدان النامية صوتاً في صنع القرار في المسائل المالية العالمية، ويجب على الهيئات التنظيمية المالية الدولية أن تكون على يقظة سواء مع البلدان المتقدمة أو النامية لكي تضمن المشاركة الأعباء في أوقات الأزمات. وعلى الرغم من وجود منظمات متخصصة ومؤسسات ووكالات، فإن الأمم المتحدة هي المنتدى المناسب لمناقشة كافة الأمور التي تؤثر على الإنسانية من أجل بناء قرية عالمية بلا حدود.

٥٩ - **السيد خان** (مدير شعبة الدعم والتنسيق في المجلس الاقتصادي والاجتماعي): قال إن ملاحظات الوفود واقتراحاتها تم تدوينها على النحو الواجب، وإن المناقشة كانت غنية وإيجابية وساعدت في أن تهيئ للجنة إمكانية التركيز على هدف الدورة الحالية والانتقال من العام إلى الخاص، أي إلى مناقشة أكثر تخصصاً حول العولمة. وأضاف أن الأمين العام سعى في تقريره إلى أن يحقق هذا الهدف. ودعا الوفود إلى أن تضع ذلك في اعتبارها عند صياغة مواقفها في موضوعات للمناقشات القادمة.

٦٠ - وذكر أن من الأمور الأخرى المتصلة اتصالا وثيقا بالعولمة والتي ينبغي للوفود الاهتمام بها تسخير العلم والتكنولوجيا من أجل التنمية، والهجرة، والإدارة المترابطة للعولمة من خلال كيان مؤسسي وما إذا كانت الاتجاهات الاقتصادية الحالية تبعث على تقوية البعد الإيجابي للعولمة. وبهذا تصبح الأمانة العامة مستعدة لإعداد تقرير للدورة القادمة من خلال مشاركة جميع مؤسسات الأمم المتحدة، يأخذ في الاعتبار ضرورة تحقيق الترابط في العولمة وأيضا في متابعة تنفيذ إعلان الألفية والمتابعة المتكاملة للمؤتمرات. ودعا الوفود إلى التفكير في تلك الأمور أيضاً قبل وصولهم إلى نتائج.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/ ٠٠.